

إصرار تركي على التخریب

فيما يعلن رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح تحقيق تقدم في مسارات الحل السياسي، ويطرح خريطة للحل، ويدعو إلى ضرورة تطهير البلاد من المرتزقة والقوات الأجنبية، ووقف التدخلات الأجنبية، وفيما يدعو الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريس لإرسال مراقبين دوليين إلى ليبيا لدعم وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في الثالث والعشرين من أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، فإن وزير الدفاع التركي خلوصي أكار يواصل إطلاق التصريحات الاستفزازية التي تؤكد نوايا بلاده العدوانية، وعزمها على مواصلة تحدي المجتمع الدولي، وتخریب كل الجهود للتوصل إلى تسوية سياسية في ليبيا.

وفيما تتواصل جهود أطراف ليبية وعربية لتضييق شقة الخلافات بين مختلف المكونات السياسية والقبلية، وتمكين الشعب الليبي من تحديد خياراته، ووضع خريطة طريق تعيد للبلاد الأمن والسلام، وتضع حداً للتدخلات الخارجية، وتنتهي الوضع الشاذ المتمثل بوجود قوات تركية، ومجموعات من المرتزقة التابعة لها، في غضون ذلك يعلن أكار خلال تفقده لقوات بلاده المراقبة على الحدود مع سوريا، في ولاية كيليس بجنوب تركيا «أن القوات المسلحة التركية ستواصل أنشطتها بحزم في ليبيا وسوريا والعراق، وأذربيجان، وقبرص وشرق البحر المتوسط، وبحر إيجة»، وزعم أن «الجيش التركي «لا يدافع ويحمي حقوق الشعب التركي فحسب، بل يدافع عن حقوق الأشقاء الليبيين

تصريحات أكار، التي تضاف إلى جملة من التصريحات التي صدرت عنه، وعن غيره من المسؤولين الأتراك بشأن ليبيا، وادعاء حقوق تاريخية فيها، تشكل إعلاناً صريحاً برفض أية تسوية سياسية في ليبيا، بل وإحباط أي جهد لوضع آلية لمخرجات الحل المقترح بتشكيل السلطة التنفيذية، واختيار المجلس الرئاسي ورئاسة الوزراء، وإجراء انتخابات عامة أواخر العام الحالي.

إن ادعاء أكار بأن القوات التركية تقوم بالدفاع عن حقوق الشعب الليبي، هو ادعاء مماثل لقول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأن الجيش التركي الذي يحتل أجزاء من شمال سوريا تم بطلب من الشعب السوري، فلا الشعب الليبي طلب أنقرة للدفاع عن حقوقه، ولا الشعب السوري استدعاها لاحتلال أرضه. فالادعاء باطلان ولا يقومان على أساس، وهما مجرد تبرير واهن ومرفوض لممارسة بلطجة عسكرية، وعدوان سافر على الشعبين، وعلى سيادة البلدين، وانتهاك فاضح لميثاق الأمم المتحدة.

من الواضح أن تركيا تأخذ ليبيا وسوريا والعراق بمثابة رهائن لديها لتحقيق أحلام عثمانية توسعية، واستخدام هذه الدول ورقة مساومة في الصراع القائم بالمنطقة بين دول إقليمية ودولية، لعلها تحصل على حصة من الكعكة، عندما يحين موعد الحل وتقسيم المغانم، وسيكون الوطن العربي هو الضحية التي لا حول لها ولا قوة.

